23 يوليو/تموز 2010

رقم الوثيقة: PRE01/253/2010

انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في نيويورك

نذر الخطر تقض مضجع منتهكي حقوق الإنسان مع اقتراب الدول من صفقة بشأن تجارة الأسلحة

المجتمع المدني يقول إن المعاهدة ينبغي أن تكون "مضادة للرصاص" حتى تحمي الأرواح

نيويورك: خرج الدبلوماسيون اليوم عقب قضاء نصف الوقت المخصص للمفاوضات الأولية بشأن معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة بمسودة عناصر ومبادئ لمعاهدة عالمية لتجارة الأسلحة . وتضمنت هذه مبادئ من شأنها، إذا ما طبقت، اعتبار العمليات الدولية للتزويد بالأسلحة التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وإلى تفاقم الفقر والنزاعات خارجة على القانون. وأعرب "تحالف الحد من الأسلحة" عن رضاه عما تحقق من تقدم، ولكنه حض الحكومات على إطالة الزمن المخصص إلى الحد الأقصى الممكن قبل عقد الجولة التالية من المفاوضات في 2011 لصياغة مسودة معاهدة أكثر اكتمالاً.

وقالت ماريا بيا ديفوتو، من الأرجنتين إنه "بينما لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لصياغة تفاصيل معاهدة تجارة الأسلحة المستقبلية، فقد اعترفت أغلبية من الدول بوضوح بضرورة المعاهدة للحد من المعاناة الإنسانية التي يتسبب فيها غياب المعايير الدولية، وعمليات نقل الأسلحة اللامسؤولة".

ومن شأن مسودات مبادئ أخرى دعت إليها العديد من الدول أن تمنع العمليات الدولية للتزويد بالأسلحة التي يمكن أن تسهم في النزاعات المسلحة وجرائم الحرب والجريمة المنظمة والإرهاب.

وتعليقاً على ما تحقق، قال سيدي غسّاما، مدير فرع السنغال لمنظمة العفو الدولية: "نحتاج إلى معاهدة تغطي جميع الأسلحة – كل شيء، من الأسلحة الصغيرة إلى المروحيات والدبابات، وكذلك ذخائرها وقطع غيارها. ونحتاج إلى إجراءات عامة تكفل إجراء تقييمات صارمة لجميع العمليات الدولية لنقل الأسلحة حتى تبقى الأسلحة بعيداً عن أيدي منتهكي حقوق الإنسان وبعيدة عن الأماكن التي يمكن أن تؤجج فيها النزاعات والمعاناة الإنسانية".

وكان أحد الجوانب الخلافية التي اتسمت بها محادثات الأمم المتحدة إغلاق جلسات أساسية في وجه المنظمات غير الحكومية. وتعليقاً على ذلك، قال تحالف الحد من الأسلحة إن هذا كان قراراً غير متوقع اتخذه رئيس الاجتماع ودعا إلى انفتاح وشفافية أكبر في الجلسات المقبلة.

وقالت آنا ماكدونالد، رئيسة حملة الحد من الأسلحة في أوكسفام: "إن العالم قد غدا أقرب خطوة من تحقيق معاهدة من شأنها أن تجعل حصول المروجين للحروب ومنتهكي حقوق الإنسان على الأسلحة والذخائر أكثر صعوبة. ولا بد من القيام بقسط كبير من التحضيرات الآن من جانب الدول قبل الاجتماع التالي للأمم المتحدة لمعاهدة تجارة الأسلحة في مارس/آذار 2011 لضمان التوصل إلى معاهدة "مضادة للرصاص" تنقذ وتحمي الأرواح ومصادر العيش".